

تناقض غير مسبوق بين الولايات المتحدة وأوروبا حول إيران

رهان أوروبي إيراني على جو بايدن للقطع مع تشدد ترامب



الليونة الأوروبية تجاه إيران تجعلها أكثر عدوانية

ويرى مراقبون أن كلاً من إيران والولايات المتحدة تسعيان إلى تدويل الاتفاق النووي، ليخرج من نطاق العداء الثنائي ويصبح قضية لمجلس الأمن والدول الأعضاء، لكن الانتخابات الرئاسية الأميركية المرتقبة تضع الإيرانيين في حالة ترقب لتغيرات غير متوقعة.

وحول مستقبل الاتفاق النووي بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، قال المحلل الإيراني المتخصص في العلاقات الأميركية الإيرانية والاتفاق النووي علي أكبر داريني، إن "واشنطن اليوم تسعى بكل قوتها إلى إلغاء هذا الاتفاق بشكل تام، بعقوبات ثقيلة وتضييق على الاقتصاد، وفي حال إلغائه قبل فوز بايدن فلا يمكن العودة إلى الاتفاق بأي طريقة، كذلك إذا فاز بايدن فلن تكون العودة إلى الاتفاق بالسهولة التي يتحدث عنها المتفائلون بفوزه".

في عهد أوباما وطالب سابقاً بتخفيف العقوبات عن إيران، في حين يؤكد ترامب ضرورة كسب يد إيران عن دول المنطقة ومعاقبتها. وقالت صحيفة كيهان الإيرانية المقربة من المرشد الأعلى آية الله خامنئي إن سياسة بايدن نحو إيران لن تختلف عن سياسة منافسه ترامب حيث يرى بايدن أن الاتفاق النووي ناقص، وكان عليه أن يشمل البرنامج الصاروخي الإيراني وحضور الولايات المتحدة في المنطقة، على عكس الصحف الإيرانية المقربة من الإصلاحيين، التي بشرت بعودة الاتفاق النووي في حال فاز بايدن.

وأكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن "الانتخابات الرئاسية القادمة ستقرز فوزاً يمشي بنهجه الخاص، وفي كل الأحوال تجاوزنا كل الصعاب ولم ندع في أسوأ الظروف التي مرت بنا".

ويقول فرنسوا هيسبورغ المستشار الخاص في مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية إن الأميركيين والأوروبيين سيعودون إلى "تصويب الأمور" من خلال إعادة دمج الولايات المتحدة في بعض الاتفاقيات الدولية.

ويوضح هيسبورغ "لكن في حال إعادة انتخاب دونالد ترامب هناك تهديد فعلي بأن يستغل ذلك لكسر حلف شمال الأطلسي. والملف الإيراني من النزاع التي قد يستخدمها لترحسؤولات حول دور الولايات المتحدة في الحلف الأطلسي".

وتناولت الصحافة الإيرانية مستقبل الاتفاق النووي قائلة إنه مرهون بانتخابات الرئاسة الأميركية، وجررت مفاضلة بين المرشح الديمقراطي بايدن والرئيس ترامب، في محاولة لقرارة مستقبل الاتفاق النووي بين المرشحين، إذ أيد بايدن الاتفاق النووي

الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من نوفمبر.

ويأمل كثيرون في أن يعيد فوز الديمقراطي جو بايدن الولايات المتحدة إلى المتديبات الدولية التي ابتعدت عنها وعودة اللحمة إلى التحالفات الغربية.

ويقول بونيفانتشي "في حال انتخاب بايدن ستكون إحدى أولوياته إصلاح العلاقات المتوترة وحتى المتضررة بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة".

لكن الدبلوماسية السابقة ويندي شيرمان التي شاركت في المفاوضات في عهد إدارة باراك أوباما ترى أن كل هذه الإجراءات هي مسعى "من حكومة ترامب لتحاول أن تقتل نهائياً" الاتفاق حول النووي الإيراني "وجعل إحيائه بالغ الصعوبة في حال حدث تغيير في البيت الأبيض".

يراهن الأوروبيون كما الإيرانيون على وصول المرشح الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة الأميركية المزمع إجراؤها في الثالث من نوفمبر المقبل للقطع مع الاستراتيجية الأميركية المتشددة التي ينتهجها الرئيس دونالد ترامب حيال أنشطة طهران النووية والبالستية. لكن دبلوماسيين يشيرون إلى أن عودة العقوبات الأممية على إيران قبل الانتخابات الأميركية قد تقضي نهائياً على الاتفاق النووي وتجعل إحياءه بالغ الصعوبة في حال حدث تغيير في البيت الأبيض.

باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

وفي الماضي لم يكن الشرخ عميقاً إلى هذه الدرجة، فقد اعتبر الأوروبيون المدعومون من بكين وموسكو وطهران الأحد، الإعلان الأميركي بإعادة فرض عقوبات أممية على إيران لا قيمة قانونية له.

وسبق أن حدث شرخ عبر الأطلسي كما حصل خلال غزو العراق مثلاً في 2003، لكن الولايات المتحدة واجهت حينها معارضة من فرنسا وليس من بريطانيا.

وفي باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

وفي الماضي لم يكن الشرخ عميقاً إلى هذه الدرجة، فقد اعتبر الأوروبيون المدعومون من بكين وموسكو وطهران الأحد، الإعلان الأميركي بإعادة فرض عقوبات أممية على إيران لا قيمة قانونية له.

وسبق أن حدث شرخ عبر الأطلسي كما حصل خلال غزو العراق مثلاً في 2003، لكن الولايات المتحدة واجهت حينها معارضة من فرنسا وليس من بريطانيا.

وفي باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

وفي الماضي لم يكن الشرخ عميقاً إلى هذه الدرجة، فقد اعتبر الأوروبيون المدعومون من بكين وموسكو وطهران الأحد، الإعلان الأميركي بإعادة فرض عقوبات أممية على إيران لا قيمة قانونية له.

وسبق أن حدث شرخ عبر الأطلسي كما حصل خلال غزو العراق مثلاً في 2003، لكن الولايات المتحدة واجهت حينها معارضة من فرنسا وليس من بريطانيا.

وفي باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

وفي الماضي لم يكن الشرخ عميقاً إلى هذه الدرجة، فقد اعتبر الأوروبيون المدعومون من بكين وموسكو وطهران الأحد، الإعلان الأميركي بإعادة فرض عقوبات أممية على إيران لا قيمة قانونية له.

وسبق أن حدث شرخ عبر الأطلسي كما حصل خلال غزو العراق مثلاً في 2003، لكن الولايات المتحدة واجهت حينها معارضة من فرنسا وليس من بريطانيا.

وفي باريس - تحدثت الرغبة الأميركية في إنهاء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 شرخاً غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، قد يطول أمده في حال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب لولاية ثانية.

تمديد سجن قيادية كردية بتهمة «إهانة» أردوغان

تدرجه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على قوائم المنظمات الإرهابية، لكن تونجل نفت الاتهامين. وتصل أقصى عقوبة لتهمة إهانة الرئيس إلى السجن أربع سنوات، وحسب بيانات وزارة العدل التركية زاد هذا النوع من القضايا بنسبة 30 في المئة في عام 2019، حيث جرى التحقيق مع 26115 شخصاً، ويواجه حوالي 5000 منهم قضايا أمام المحاكم وقد سجن منهم 2462.

في 2019 جرى التحقيق مع 26115 شخصاً بتهمة إهانة أردوغان، ويواجه حوالي 5000 منهم قضايا كما تم سجن 2462

ويرى مراقبون أن قانون العقوبات التركي، الذي بدأ تطبيقه عام 1926، ينص على تجريم إهانة رئيس الجمهورية. وطيلة السنوات السبع الماضية، استغلت الحكومة المادة 299 من القانون من أجل إسكات أصوات المنتقدين السياسيين والتدخل في حرية التعبير.

ولجأت الحكومة إلى أدلة بحث عنها في تديونات على وسائل التواصل الاجتماعي أو رسوم كاريكاتير أو مقالات في صحف للتحقيق في هذه الجرائم وإحالتها إلى المحاكم.

أنقرة - قال اثنان من فريق الدفاع عن نائبة كردية سابقة مسجونة حالياً في تركيا بتهمة الإرهاب إن حكماً جديداً صدر عليها بالسجن بتهمة «إهانة» الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وحكم على سباهات تونجل الأسبوع الماضي بالسجن 11 شهراً و20 يوماً لوصفها الرئيس بأنه "عدو للأكراد والنساء" في كلمة ألقاها عام 2016، وهي تصريحات وصفتها بحامية عنها بأنها تقع في حدود الانتقاد المشروع لخصم سياسي.

وكانت تونجل تشغل في السابق مقعداً في البرلمان التركي عن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد. وقالت محاميتها إن كلماتها اقتطعت من سياقها.

وقالت المحامية سيفان جميل أوزين إن موكلتها صرحت بأن "الرئيس عدو للنساء والأكراد"، واصفة ذلك بأنه "انتقاد لخصم سياسي يقع في حدود حرية التعبير". وفي جلسة انعقدت في يوليو الماضي، نفت تونجل الاتهام قائلة "من المفترض أن تتمكن من انتقاد خصم سياسي". ووصفت التهم الموجهة إليها بأنها محاولة "لقمع الحرية والفكر والتعبير والتنظيم وخاصة الحرية السياسية".

وفي العام الماضي، صدر حكم عليها بالسجن 15 عاماً بتهمة نشر دعاية إرهابية والانتماء إلى حزب العمال الكردستاني، المحظور في تركيا والذي

انقسام أوروبي حول خطة لجوء بديلة لنظام دبلن

والخطة الأوروبية منمنظرة منذ وقت طويل، وسيكون من الصعب إقناع قادة الاتحاد الأوروبي الذين يعقدون قمة في بروكسل الخميس تركز على الشؤون الخارجية، بها. لكن الحريق في موريا، الذي كشف الحالة المزرية لنظام إيواء لاجئين تقطعت بهم السبل على الجزر اليونانية، نجح في جذب بعض الاهتمام.

إيلفا يوهانسون التضامن عند الضرورة أو التضامن الطوعي غير كاف

وجاءت العروض لاستقبال لاجئي موريا الذين باتوا مشردين، بشكل جزئياً فيما رفضت دول مثل النمسا صراحة استقبال أي منهم.

وتعمل بروكسل مع أثينا على مشروع مشترك لبناء وإدارة مرفق جديد، لكن يوهانسون أكدت بأنه لا يجب أن تكون هناك "مخيمات أخرى على غرار موريا". ولتخفيف الضغط يتعين على السلطات القانونية في الدولة العضو أن تبت بسرعة أكبر في طلبات اللجوء والإعادة. وحالياً أقل من ثلث المهاجرين الذين ترفض طلباتهم تتم إعادتهم. وقالت يوهانسون "لا يمكن لأوروبا أن تتعاطى مع مسألة الهجرة بمفردها". وأضافت "للكافة مهربي البشر والمجموعات الإجرامية المنظمة التي تتقاضى مبالغ كبيرة بجوازاتها بأرواح الناس علينا القيام بذلك مع دول ثالثة".

والخطة الطارئة التي عرضها الاتحاد الأوروبي خلال تلك الأزمة لإعادة توزيع المهاجرين، أيدتها ألمانيا لكن عارضتها ومن ثم تجاهلتها كل من المجر وبولندا اللتين لم تستقبلا أي طالب لجوء.

والأسبوع الماضي أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أنها تعترض إلغاء "نظام دبلن" وسيستعاض عن ذلك "بنظام إدارة أوروبي جديد للهجرة".

"ستكون له هياكل مشتركة حول اللجوء والإعادة، وستكون له آلية تضامن قوية جديدة"، ما أثار دهشة بعض العواصم المشككة.

وضع "نظام دبلن" لتلايين عام 1990 وادخلت عليه إصلاحات عام 2013. وينص النظام على أن تتولى أول دولة يدخلها المهاجر في الاتحاد الأوروبي، النظر في طلب اللجوء لمنع تنقل المهاجرين غير مسجلين في دول الكتلة.

ولم تعرض يوهانسون التفاصيل الكاملة للخطة البديلة التي ستكشف عنها المفوضية الأربعاء، لكنها شددت على أن أساسها سيكون التضامن.

لكن هذا لا يعني بالضرورة إلزام أنظمة مناهضة للهجرة مثل المجر، على استقبال لاجئين.

وقالت "المسألة لا تتعلق فقط بإعادة إسكانهم، قد تكون أوضاع أخرى مثل المساعدة في حالات الإعادة". وهذا يعني أن تخفف الدول التي تعتقد أن بإمكانها استقبال المزيد من المهاجرين، بعضاً من العبء عن كامل اليونانيين والإيطاليين.

الطوعي غير كاف. لقد ثبت ذلك منذ سنوات عدة". وأضافت "يجب أن يكون (النظام) إلزامياً، على كل الدول الأعضاء أن تساعد عندما تتعرض دولة عضو للضغط وعندما يكون أشخاص كثر بحاجة للحماية".

وإلى جانب الإعلان عن طريقة لتوزيع طالبي اللجوء بعيداً عن سواحل إيطاليا واليونان، سيتم فرض قواعد أكثر صرامة تتعلق بإعادة الأشخاص الذين ترفض طلباتهم.

لكن بعد خمس سنوات على أزمة الهجرة عام 2015 ومع تراجع العدد السنوي "للواصلين بشكل غير منتظم" إلى 140 ألف سنوياً، فإن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال منقسمة بشكل حاد إزاء المسألة.



جبال نجاة لا يتمسك بها الجميع